الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

الجلسة العامة **٣٦**

الخميس، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يان إلياسون ..... (السويد)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد لويزاغا (باراغواي)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البندان ٤٣ و ٤٢ من جدول الأعمال (تابع)

ثقافة السلام

تقرير الأمين العام (A/60/201)

مذكرة من الأمين العام (A/60/279)

مشروعا القرارين (A/60/L.4 و A/60/L.5)

برنامج عالمي للحوار بين الحضارات

تقرير الأمين العام (A/60/259)

مشروع القرار (A/60/L.6)

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): إن الوثيقة الختامية التي اعتمدها مؤخرا اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠) تعيد تأكيد البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله والإعلان المعني بثقافة السلام وبرنامج عمله وهو ما أقرته الجمعية العامة؛ وترحب بمبادرة تحالف الحضارات التي أعلنها الأمين العام في تموز/يوليه من هذا العام؛ وتطالب البلدان باتخاذ إجراء لتعزيز ثقافة السلام والحوار بين الحضارات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. ويعتقد الوفد الصيني أن الوثيقة الختامية قد أتاحت للمنظمة والدول الأعضاء فرصة جيدة لتعجيل تنفيذ تلك الالتزامات والمبادرات.

هناك حوالى ٢٠٠ بلد في العالم، فيها أكثر من ٦ بلايين نسمة. ورغم التباينات في خلفيات هذه البلدان التاريخية وأنظمتها الاجتماعية ومستوياتها الإنمائية وتقاليدها الثقافية ومعتقداتها الدينية، إلا أنها أسهمت جميعا في حضارة البشرية. فالتنوع والتباينات العالمية للحضارات والثقافات ينبغي ألا يكونا مصدرين للصراع في العالم. بل ينبغي أن يوفرا الدافع والحافز وقاعدة الانطلاق للتعاون والتبادلات الدولية.

ولقد زاد توسيع العولمة الاقتصادية من تعقيد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية. لذلك يجب أن تعمل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

البلدان بروح الانفتاح والمساواة، وأن تقر بالتنوع في العالم، وأن تعزز الحوار والتبادلات بين الحضارات، وأن تحسم المنازعات الدولية والإقليمية من خلال الوسائل السلمية، وأن تبنى معا عالما من الوئام بين كل الحضارات.

لقد أصبحت مكافحة الإرهاب منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بؤرة الاهتمام الرئيسية للمجتمع الدولي، وتم الشروع في جهود عديدة في ذلك المضمار. وينبغي لنا في سعينا لمكافحة الإرهاب أن نتخلى عن ممارسة إلصاق صفة الإرهاب بأية حضارة أو ديانة محددة. فبهذه الطريقة وحدها نستطيع فعلا حشد قوى جميع البلدان لمكافحة الإرهاب وحماية السلام العالمي.

ويسعدنا أن نلاحظ أنه منذ عام ٢٠٠١ أصبح البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات مبادرة هامة لتعميق التفاهم المتبادل بين الأمم. ولقد قامت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة والدول الأعضاء بزيارات بحثية وتبادلات ثقافية وتعليمية وبحوث علمية مشتركة. وعزز ذلك فهم الشعوب في مختلف البلدان للثقافات والمعتقدات الدينية الأخرى وشجع على ثقافة سلام أوسع نطاقا.

إن التقريرين اللذين قدمهما الأمين العام في إطار البندين ٤٢ و٤٣ من جدول الأعمال يؤكدان تأكيدا تاما على الانخراط النشط للحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية في حوار الأمم المتحدة بين الحضارات وفي ثقافة السلام. ويصف التقريران إسهامات قيمة قدمتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ويقدمان توصيات جديدة للعمل في المستقبل. ونود أن نعرب عن تقديرنا لتلك الجهود.

وللصين تاريخ يمتد إلى ٥ ٠٠٠ عام، وتشكل الثقافة الصينية بلورة لتبادلات طويلة الأجل ولمزيج بين جميع الثقافات العرقية الصينية وبين الثقافات الصينية والأجنبية. ويشكل التنوع والتسامح والتوافق معالم هامة للثقافة الصينية.

وفي الأعوام الأخيرة، استجابت الحكومة الصينية بشكل نشط لمبادرات الأمم المتحدة. واستضافت الصين عددا غير قليل من الاجتماعات الدولية بشأن الحوار بين الحضارات وأجرت تبادلات ثقافية واسعة النطاق مع العديد من البلدان. كما أن الصين قدمت للأمم المتحدة تقريرها عن تنفيذ البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات وشاركت مشاركة نشطة في صياغة اتفاقية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المعنية بالتنوع الثقافي. وأدت هذه الجهود إلى زيادة التفاهم بين الصين والبلدان الأخرى، واضطلعت بدور نشط في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وستواصل الحكومة الصينية في المستقبل تعزيز تبادلاتها الثقافية وحواراتها بشأن الحضارة مع البلدان الأخرى، وستبذل جهودا مشتركة من أجل تحقيق التقدم البشري والسلام العالمي والتنمية.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يصادف هذا العام منتصف المدة للعقد الدولي لثقافة السلام. وقد حان الوقت لتقييم العمل الذي تم إنجازه وموازنته مع الأهداف التي حددت بكثير من الأمل خلال الأعوام الخمسة الماضية.

صحيح أن عددا من الأهداف، عند استعراضها، ربما لا يكون تم تحقيقها. وصحيح أيضا، حسبما يرى البعض، أن الأمم المتحدة خفضت دعمها لجوانب معينة لروح ثقافة السلام. ولكن يجب أن نضع نصب أعيننا انه، منذ أن اتخذ في عام ١٩٩٧القرار ١٥/٥٢ بإعلان عام ٢٠٠٠ السنة الدولية لثقافة السلام، واتخاذ القرار ٢٥/٥٣ في عام ١٩٩٨ الذي أعلن الأعوام ٢٠٠١-٢٠١٠ العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من اجل أطفال العالم، تعين

على الأمم المتحدة أن تتصدى لعدد من المسائل المهمة الأخرى والحوادث الرئيسية.

لقد شهدنا حادث تدمير البرجين التوأمين، والحرب في العراق، والقتال في أفغانستان، والمجاعة في الصومال، والمشاكل العرقية في السودان، ضمن الكثير جدا من الحوادث الأخرى. ولذا، بينما قد تعتبر جهود الأمم المتحدة جهودا غير وافية، ينبغي أن يوازن بين هذه الجهود وبين قدرة المنظمة على معالجتها بقدر كاف لجميع المسائل المدرجة في جدول أعمالها.

ولئن كنا نتفق مع الاتجاه العام للنقاط التي أثيرت في تقرير المجتمع المدني في منتصف المدة لعقد ثقافة السلام، لا بد لنا من القول إنه لا يمكن للمرء أن يأمل أن تتحقق جميع رغباته على نحو كامل. وفضلا عن ذلك، هناك فروع أخرى للأمم المتحدة تسعى بنشاط لإنجاز مسائل بعينها وهي ليست مستعدة تماما لتقديم تقارير.

وفي هذا الصدد، نود أن نشكر المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تقريره عن تنفيذ القرار ١١/٥٨، كما أحاله الأمين العام في الوثيقة A/60/279 المؤرخة ١٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥. وأطلقت اليونسكو بيان سنة ٢٠٠٠ في بداية العقد بغية خلق وعي عام. ووقع على البيان ٣١٧ ٨٤٥ ٧٥ شخصا حتى الآن. ويمثل هذا العدد نسبة واحد في المائة من سكان العالم. وتلقى الموقع التفاعلي على شبكة الإنترنت الذي أنشأته اليونسكو اتصالات من ١ ١٨١ مشاركا حتى الآن من أجل نشر المعلومات. وترحب فيجي – وأنا متأكد منطقتنا – بمبادرة اليونسكو، ليس لكي تبلغنا فحسب، بل أيضا لكي تخفض إلى أحجام مناسبة ما يشار إليه في اغلب الأحيان باستبداد المسافة.

وتعرف الأمم المتحدة ثقافة السلام بأنها

> ”احترام حقوق الإنسان، والديمقراطية والتسامح، وتعزيز التنمية، والتدفق الحر للمعلومات وتوسيع نطاق مشاركة المرأة باعتبار ذلك نهجا متكاملا لمنع العنف والنزاعات وللجهود الرامية إلى تهيئة الظروف للسلام وتوطيده“. (القرار ٥٣/٢٥)

وتزودنا ثقافة السلام ببديل ايجابي من ثقافة الحرب التي تسيطر على التاريخ البشري حتى الآن. وتشكل ثقافة السلام نهجا كليا يمكن أن ييسر تكامل وتلاحم جميع الحركات الاجتماعية الكبرى لعصرنا.

وكررنا التعريف هنا، كيلا يختلط خطأ مع مبادرات ثقافية أخرى ستطلق أو مشاريع أخرى للسلام. وثقافة السلام ثقافة شاملة، ويتعين علينا جميعا أن نجد السبل التي يمكن بها أن نقدم المساعدة. وفي اغلب الأحيان، نورد الحجم والصعوبات المالية بوصفها ذرائع لعدم المشاركة، بالرغم من أن هناك آخرين ليسوا أغنياء تماما بذلوا جهودا جديرة بالثناء نحو هذا المسعى الجدير بالاهتمام من جانب شبابنا. وأداء الصلاة أمر لا يكلف أي شيء، ولكن كم عدد إفطارات الصلوات التي حضرناها وذكرت فيها جملة واحدة شبابنا ومحاولاتهم لغرس ثقافة للسلام في حياتنا اليومية؟ وإذا كان هذا الأمر يبدو بسيطا، فإننا نرى أن المقصود به أن يكون بسيطا. ولم يصُغ أي من الشباب المشاركين بيانا للجمعية العامة أو لجانها الرئيسية. إن أذهانهم صافية وضمائرهم لم تكبلها بعد دواعي القلق في العالم، ولكنهم يريدون أن يقدموا المساعدة.

وسيتم تركيز أنشطة هدف التربية في اليونسكو على التعليم من اجل السلام وحقوق الإنسان والتنوع اللغوي. ويشمل قطاع التربية في اليونسكو وضع الخطط والبرامج

الوطنية بشأن تعليم حقوق الإنسان من خلال المشاريع الوطنية ودون الإقليمية. وما انفكت الأنشطة الرئيسية تتمثل في مساعدة الدول الأعضاء على تعديل التشريعات والممارسات في سياساتها التربوية بغية ضمان أن تدرج في المناهج الدراسية قيم مثل حقوق الإنسان، والسلام، والمشاركة الديمقراطية، والتسامح، واللاعنف، والتفاهم بين الثقافات، وبغية كفالة أن تكون العمليات التربوية الموازية متسقة مع تعليم تلك القيم، مع الأخذ في الحسبان الأساس الاجتماعي – الثقافي لكل بلد.

وترحب فيجي بمشروع اتفاقية حماية تنوع المضامين الثقافية وأشكال التعبير الفني. ونؤمن بان مشروع الاتفاقية هذا يسير جنبا إلى جنب مع ثقافة السلام، ونأمل أن يعتمد مشروع الاتفاقية بالإجماع. وهذا احد أسباب تقديمنا مرشحا للمجلس التنفيذي لليونسكو، تم انتخابه الأسبوع الماضي.

وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى تشارك أيضا في السعي لتحقيق السلام، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة إحدى هذه الأجهزة. ويتعين الإشادة بهذه الأجهزة على التزامها ومحاولاتها المخلصة لكي تترك أثرا إيجابيا. وإسهام منظمة العمل الدولية في ثقافة السلام واللاعنف يتمثل في تدخلها في ميدان حماية الأطفال المتضررين بالحرب وإعادة تأهيلهم، الذي ينفذ في إطار البرنامج الدولي للقضاء على عمالة الأطفال.

وكرست منظمة الصحة العالمية للأعوام الـ ١٠ الماضية الكثير من الاهتمام للتصدي للعنف بوصفه مشكلة صحية عامة رئيسية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، أصدرت منظمة الصحة العالمية تقريرا عالميا عن العنف والصحة، وصف المدى الذي يشكل فيه العنف مشكلة صحية عامة عالمية. وحدد التقرير استراتيجية للمنع وقدم تسع توصيات تشكل الأساس لعمل المنظمة في منع العنف.

وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع اليونسكو، مبادرة ”التعليم للجميع“ بوصفها جزءا من المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وتسعى المبادرة إلى استخدام التعليم وسيلة لتمكين السكان الريفيين من أن يصبحوا أطرافا فاعلة كاملة، بجعلهم اقل عرضة للصراع وأكثر مرونة للانتعاش من الصراعات. ونظمت جامعة الأمم المتحدة مشروعين رئيسيين للبحوث يتصلان بشكل حصري بالعقد الدولي، الذي كان هدفه العام هو تعزيز المعرفة بتأثير الصراع المسلح على الأطفال والتحديات التي تنطوي عليها محاولة تحسين حالتهم.

وثمة شك ضئيل في أن ثقافة السلام تشكل مثلا أعلى جديرا بالمتابعة. وتحقيق جميع جوانب احتياجات ثقافة السلام والمطالب التي تمثلها يستغرق وقتا. ويتعين التحلي بشيء من الصبر. فتقبُّل الجهود المبذولة حتى الآن من جانب الأمم المتحدة هو لخير الجميع. والمطالبة بأكثر من ذلك بكثير سوف يكون مدمرا أكثر منه بنّاء. وثقافة السلام مثل أعلى يقتضي قدرا كبيرا من التفكير العميق لاستيعابه بشكل كامل وإحلاله محل التفكير الحالي. بيد أن الزمن، كما هو الحال مع جميع الأفكار المبتكرة الجديدة، شرط رئيسي لتغيير النموذج.

السيد ماير (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يتقدم بالشكر للأمين العام على إعداده التقارير المعروضة على الجمعية العامة.

وتؤيد البرازيل بقوة إصدار الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام. وقد ولّد العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، وما زال يولّد، اهتماما كبيرا في البرازيل. وعلى جميع مستويات الحكومة، وفي المجتمع المدني

وفي وسائل الإعلام، تلتزم البرازيل بصفة متزايدة، بوصفها بلدا من تقاليده حب السلام، بتعزيز ثقافة للسلام من خلال تعزيز الديمقراطية؛ وحقوق الإنسان؛ والقضاء على العنصرية وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛ والمساواة بين الجنسين والتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة، فضلا عن استئصال الجوع والفقر والأمية. وفي رأينا أنه قد أصبح من الواضح تماما الآن، بالنظر إلى الثورة العالمية في المعلومات، أن الشواغل المحلية والسياسة الخارجية واعتبارات الأمن ينبغي أن تكون قادرة على التفاعل إيجابيا في عملية إيجاد حياة أفضل للجميع.

وتشارك قرابة ١٠٠ من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما فيها الجامعات والمدارس والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، حاليا في ١٣ مشروعا لها ارتباط مباشر بثقافة السلام. وقد وقع ما يزيد على ١٥ مليون برازيلي بيان ٢٠٠٠ الذي أصدرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). ويجري إعداد برامج مختلفة بشأن ثقافة السلام في البرازيل بالتعاون مع اليونسكو. ومن ذلك أن سبعا من ولاياتنا اعتمدت بالفعل برنامجا عنوانه ''إفساح الطريق: التعليم والثقافة لأغراض السلام''، يجمل استراتيجية تفتح بموجبها المدارس أبوابها في عطلات نهاية الأسبوع للقيام بأنشطة في ميادين الرياضة والفن والثقافة والترفيه.

علاوة على ذلك، هناك تلاق كبير بين المبادئ المحددة في الإعلان وبرنامج العمل بشأن ثقافة للسلام وبين خطة البرازيل الاستراتيجية المتعددة السنوات للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، المعنونة ''البرازيل للجميع''. وتحدد تلك الخطة ثلاثة أهداف رئيسية، هي تعزيز الاستيعاب الاجتماعي والحد من التفاوت الاجتماعي؛ وتحقيق النمو المستدام بيئيا بهدف إيجاد الوظائف وإدرار الدخل والحد من التفاوتات الإقليمية؛ وتعزيز المواطنة والديمقراطية وتوسيع نطاقهما.

أما فيما يتعلق بالتعليم، فيوفر برنامج البرازيل الوطني للتثقيف بشأن حقوق الإنسان إطارا قويا لتعزيز التعليم يتمشى بصفة أساسية مع مبادئ ثقافة السلام. وتجمل الخطة بعض الإجراءات لتعزيز ثقافة احترام حقوق الإنسان الأساسية من خلال مشاركة مختلف الفئات من المجتمع المدني ومؤسسات النظامين القانوني والقضائي. ويستند البرنامج إلى الاعتقاد بأنه لا يمكن تغيير حالة من الانتهاكات المستمرة إلا برعاية أجيال من المواطنين القادرين على المساهمة في تعزيز سيادة القانون وثقافة السلام، المدركين لحقوقهم وللوسائل التي تحت تصرفهم لحماية تلك الحقوق، والمتأصل فيهم احترام التعددية والتنوع الثقافي والجنسي والعرقي والنوعي والديني.

ومما يتفق مع ثقافة السلام أيضا دليل البرازيل إلى التنوع الديني وحقوق الإنسان، الذي صدر بعد عملية للمشاورات مع الزعماء الدينيين اضطُلع بها على مدى عام ونصف تقريبا. ويرتكز الدليل إلى الاعتقاد بأن تعددية الأجناس والثقافات في البرازيل، وحرية العقيدة التي تتسم بها، تجعلها فريدة في نوعها. ولكنه يعترف باستمرار وجود بعض التعصب، وخاصة فيما يتعلق بالبرازيليين من أصل أفريقي، والظواهر الدينية المتعلقة بالسكان الأصليين والغجر. كما يشير بوضوح إلى أن هذا التعصب مرفوض تماما ولا ينسجم مع التزام البرازيل بثقافة للسلام.

وأخيرا، أود أن أشير إلى البرنامج المعنون ''البرازيل بدون خوف البشر''، وهو برنامجنا الوطني لمكافحة العنف والتمييز ضد المثليين والسحاقيات والأشخاص الذين يغيرون جنسهم أو لديهم ازدواجية جنسية، ولتعزيز المواطنة بين أوساط المثليين. ويوجز البرنامج بعض الإجراءات لتعزيز المؤسسات العامة وغير الحكومية المشتركة في تشجيع المواطنة بين المثليين ومكافحة كراهية المثليين، وبناء القدرات في أوساط المهنيين وممثلي الحركة المثلية النشطين في الترويج

لحقوق الإنسان، ونشر المعلومات عن الحقوق وتعزيز احترام الذات بين المثليين والتشجيع على تقديم الشكاوى بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالمثليين والسحاقيات وحاملي صفات الجنس الآخر أو من لديهم ازدواجية التوجه الجنسي.

ولدى البرازيل اعتقاد راسخ بأن تعزيز ثقافة للسلام، نحن جميعا ملتزمون بها، يجب أن يتضمن جميع العناصر التي ذكرتها. والثقافة الشاملة للسلام هدف لا غنى عنه للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلادنا.

السيد الصميدعي (العراق): السيد الرئيس، سيتحدث وفدي في إطار البندين ٤٢ و ٤٣ المعنيين بثقافة السلام وحوار الحضارات. ويكتسب تناول هذين البندين أهمية مضاعفة في هذا الوقت أولا، لأن التحولات السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية تشهد تطورا سريعا. وهذا ما لم يكن ليحدث من قبل لولا التطور غير المسبوق في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات. وهذا بدوره أدى ويؤدي حتما، شئنا أم أبينا، إلى تقارب وتعايش في مختلف جوانب الحياة النظرية والمادية، بما يعزز الاتجاه نحو حوار جدي بين الحضارات وتعزيز ثقافة السلام.

وثانيا، إن هذا التقارب والتعايش، من جهة أخرى، قد شهد بعض النزعات التي تعبر عن نظرة استعلائية، فهي من ناحية، تحاول فرض ثقافة معينة تنطوي على ميل لإقصاء غيرها، تقابلها نزعات رافضة، منطوية على ذاتها، ومرتدة إلى الماضي، وتنظر بريبة إلى كل تغيير جديد. وفي حال سيادة مثل هذه النزعات، فإنها، بلا شك، ستخلق جوا من المواجهة والتنازع بين الحضارات. ومن حسن حظ البشرية أن أصحاب هذا الاتجاه قلة لا تستطيع أن تقف بوجه التيار العارم للبشرية صوب التعايش، ولا بمقدورها أن توقف أو ترجع عجلة التاريخ إلى الوراء.

ومنذ أدرج موضوع حوار الحضارات في جدول أعمال الجمعية العامة عام ١٩٩٨، ومن ثم إعلان الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، عام ٢٠٠١ عن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، الذي دعت فيه جميع الدول والأمم المتحدة، بسائر وكالاتها ومؤسساتها، ومنظمات المجتمع المدني، إلى الانخراط في الأنشطة والفعاليات التي تروج لمفهوم الحوار بين الحضارات وأهميته في إرساء السلم والأمن والاستقرار في هذا العالم، بدأ الحوار بين الحضارات يأخذ منحى شعبيا، جماهيريا وواقعيا، أكثر من كونه مفهوما فلسفيا. وأصبح مفهوم التنوع في خدمة التكامل أكثر قبولا لدى مختلف الشعوب بصرف النظر عن خلفياتها الثقافية والحضارية ومعتقداتها الدينية.

إن القلة التي تقف بوجه هذا التيار التقدمي الواعد، والتي تحاول أن تستغل الدين للتعبير عن نزعة تكفيرية إقصائية، وتقوم استنادا إلى ذلك بأعمال إرهابية يذهب ضحيتها الآلاف من المدنيين الأبرياء في أماكن مختلفة من العالم، لم يعد لها مكان في مجتمع التسامح والقبول بالغير. وإن مجابهتها لا تعني بأي حال من الأحوال وجها من صراع الحضارات أو الأديان، بقدر ما هي صراع ضد قوى ظلامية شريرة تسعى إلى خلق الفوضى وتعميم الخراب والتدمير، ومطلوب من جميع الشعوب الوقوف بوجهها. فالإرهاب لا دين له، ولا وطن ولا جنسية. وبالتالي، فهو مقطوع عن كل ما هو حضاري وإنساني.

ولكي يكون الحوار بين الحضارات حوارا جديا، فإنه ينبغي أن يقوم على مبادئ الديمقراطية والحرية والعدالة، وعلى تعزيز ثقافة السلام، وأن تنعكس هذه المبادئ على العلاقات بين الدول في مختلف أنشطة الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، وعلى قاعدة المساواة بين الدول والشعوب.

إن أية دولة مهما عظمت، وأي شعب مهما كبر، لا يستطيع أن يعيش بمنأى عن الآخرين. وكل شعب يكمل الآخر، وكل حضارة تكمل الأخرى. وإن البشرية هي ميراث مشترك ساهمت في إبداعه جميع الحضارات. ومن الطبيعي أن القيمة الحقيقية لحوار الحضارات تتعزز عندما تسود ثقافة السلام وينشط التفاهم الديني والثقافي، ويعم الانسجام والتعاون.

وستتعزز تلك القيمة كذلك، عندما تبادر كل حضارة بتنقية نفسها مما علق بها من ممارسات سلبية خلال سيرها الحثيث في سلم التطور والتقدم، وأن تتخلص من شعورها بالفوقية. وبالمقابل، فإن الحضارات التي لا يزال حظها محدودا في مجال التقدم التقني، لا ينبغي أن تتصرف من منطلق مركب النقص، لأن الساحة مفتوحة أمامها. والمجتمعات البشرية أثبتت، وتثبت كل يوم، قدرتها على التكيف والتطور السريع، والتفاعل مع ما يجري في العالم، وإثراء العالم بذخيرتها الموروثة. ولذا، فإن هذه الحضارات جميعها، التي تفاعلت عبر التاريخ لتكوّن العالم الذي نعيش فيه، ينبغي أن تتقدم متعاونة لكي تغني بعضها البعض.

وهذا يتطلب منا جميعا أن نقوي من نزعة القبول بالآخر وعدم رفضه بسبب معتقده الديني أو أسلوب حياته أو خلفيته الثقافية؛ وألا يستخدم الدين كذريعة لإقصاء الآخر وتهميشه؛ وأن تسود ثقافة التسامح لأن بؤر الصراع تتشكل حيثما يكون التطرف هو المنهج السائد.

وإذا كانت الأمم المتحدة بمنظوماتها الواسعة تؤدي دورا رائدا في الحوار بين الحضارات بحكم واقع التنوع الذي تعيشه وعملها الممتد في مختلف دول وشعوب العالم، فإن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) يقع عليها العبء الأكبر نظرا لطبيعة الأعمال التي تضطلع بها. وهي لهذا تستحق منا الشكر والتقدير. ونحن واثقون بأن خطتها متوسطة المدى للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٧، والتي جعلت من الحوار بين الحضارات محورا لاستراتيجيتها، ستتكلل بالنجاح وستكون عاملا مهما في جعل مفهوم حوار الحضارات واقعا ماديا وملموسا في حياتنا اليومية.

السيد نيل (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): إن ميثاق الأمم المتحدة يفرض علينا، بوصفنا دولا أعضاء، أن نعزز العلاقات الودية على أساس السلام والتعاون. وتشغل الآليات الدولية لتعزيز تلك الأهداف مكانها الصحيح وتنفذ أعمالها على نحو سليم، وهي تسعى لتنظيم العلاقات بين الدول من خلال اعتماد قواعد ومعايير القانون الدولي، ومن خلال تشغيل آليات حل الصراعات والتسوية السلمية للتراعات. ولكن قد لا يكون كل ذلك كافيا إذا ما أردنا أن ننجح في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب.

ويمكن أن يضطلع الناس، في حياتهم اليومية، بدور هام في النهوض بالوئام والتفاهم والعلاقات السلمية على الصعيد العالمي. إن تشجيع ثقافة السلام في جميع الدول أمر أساسي في ضوء الوعي المتزايد بإمكانيات الصراع في عالم يتسم بالتنوع وغالبا ما تسوده المصالح المتعارضة.

وفي مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ والصين، الذي انعقد في قطر في حزيران/يونيه، اعتمد رؤساء الدول أو الحكومات إعلان الدوحة، الذي أقر فيه الزعماء بأن احترام التنوع الديني والثقافي في عالم تتزايد فيه سمة العولمة يساهم في تحقيق التعاون الدولي، ويشجع على تعزيز الحوار بين الأديان والثقافات والحضارات، ويساعد على تهيئة بيئة تؤدي إلى تبادل الخبرات البشرية.

وتتسم البيئة العالمية بتنوع الثقافات والأديان والنظم السياسية والظروف الاقتصادية. وتجري عملية تعميق التكافل من خلال زيادة الاتصالات والتبادل في ما بين الدول، ولا سيما في عملية العولمة. وتلك حقيقة هامة من حقائق

عصرنا. فكلما ازدادت درجة الاتصال، ازدادت الحاجة إلى تعزيز مثل التسامح وتفهّم الاختلافات. ويتمثل أحد أوجه أخطار العولمة في الاتجاه نحو التجانس والتنميط وفرض القواعد والمعايير الثقافية للأقوياء، الذين يملكون القوة والنفوذ، على الضعفاء. وسترتفع حدة التوترات بسبب هذه التفاعلات. ويمكن تجنب هذا الخطر عن طريق غرس القيم التي تشجع على التسامح واحترام التعددية. ولكل الشعوب الحق في أن تعيش حياتها وفقا لمبدأ تقرير المصير والحفاظ على تراثها الثقافي.

وفي تعزيز ثقافة التسامح ومثل السلام، تضطلع قطاعات متعددة من المجتمع بدور هام.

الدور الأول هو الدور الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية في تعزيز العلاقات السلمية وتجنّب الصراعات. إن النزعة العسكرية وتطوير الأسلحة المتقدمة وتمجيد الأعمال العسكرية الجريئة، أمور تقوّض غرس قيم السلام واللاعنف في عملية التنشئة الاجتماعية. وينبغي أن تسعى المناهج الدراسية على جميع المستويات لتوفير الإرشاد بشأن قيم اللاعنف والتسامح واحترام التنوّع وأهمية الأساليب السلمية لحل الصراعات. ولا يوجد أهم من تعزيز تلك القيم والمواقف بين الشباب. فهي نقطة الانطلاق لضمان تعزيز مفهوم اللاعنف في كل مجتمعاتنا.

ويتمثّل العنصر الثاني في دور المجتمع المدني، الذي يضطلع بدور حيوي في ضمان نجاح جهودنا العامة. وتضطلع حركات ومنظمات السلام التي تعارض الحرب بدور هام في تعبئة الرأي العام. ومن المهم أن يتم تشجيعها على بناء تحالفات وطنية ودولية وعلى التأثير، من خلال العملية الديمقراطية، في سياسات وأعمال الحكومات لصالح السلام.

والعامل الثالث هو الدور الهام الذي تضطلع به وسائط الإعلام الدولية والوطنية في دعم قيم السلام والتعاون بين الدول. وكثيرا ما تنحو عروض وسائط الإعلام إلى إبراز المواد التي تثير الحماس الوطني وتشجع على اللجوء إلى استخدام القوة. وبدلا من ذلك، من الضروري أن تكشف وسائط الإعلام عن ويلات الحروب والصراعات الأهلية، التي ينبغي أن تحث القادة وصناع السياسة على البحث عن حلول سلمية وتفادي الخيار العسكري. ومن المهم أيضا تخفيض مستوى العنف الذي تعززه صناعة الترفيه، التي تؤثر في عقول الشباب. ومن المهم ألا نعظم أو نمجد الأعمال العسكرية الجريئة أو الممارسات العنيفة.

والعنصر الرابع هو الأعمال التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما الأعمال التي تقوم بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، في تعزيز برنامج عمل العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠. ونرحب بالمعلومات الواردة في تقرير اليونسكو عن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي (A/60/279)، الذي يحدد الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الوكالات تحت قيادة اليونسكو. وفي رأينا أنه لا يزال هناك مجال كبير للمزيد من الأعمال. ومن الضروري توفير دعاية أكبر للبرنامج من خلال إدارة شؤون الإعلام، كما أنه من الضروري بذل المزيد من الجهود لإنشاء شبكات لمنظمات المجتمع المدني ذات الصلة لإيجاد مزيد من الوعي. وهناك حاجة إلى زيادة تعبئة الموارد البشرية والمادية على جميع المستويات من أجل الاضطلاع بالأنشطة التي تعزز الجوانب المختلفة لثقافة السلام.

وتضطلع جامايكا بدورها عن طريق ما تقدمه من برامج في المدارس لتشجيع ثقافة السلام واللاعنف. ويمثّل برنامج تحسين السلام في مدارس جامايكا إحدى المبادرات الأخيرة في هذا الصدد. التي لا تستخدم برامج معدة سلفا.

وهدف كل مدرسة هو القيام، بالاشتراك مع المجتمع المحلي، بتقييم احتياجاتها الخاصة، وتصوّر وبناء برنامج السلام الخاص بها. وشاركت سبع مدارس في تلك المبادرة، تحت إشراف وزارة التعليم والشباب والثقافة. ومنذ عام ١٩٩٤، وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، يجري تنفيذ برنامج مدرسي متواصل بشأن موضوع السلام، يشجع غرس قيم السلام واللاعنف في أذهان صغارنا.

وإحراز تقدم على مدى السنوات الخمس المقبلة، سيتطلب المشاركة الكاملة للحكومات الوطنية والمجتمع المدني ووسائط الإعلام، دعما للحملة العالمية. وما برحنا نشجع الأمم المتحدة على القيام بدور مركزي في تنسيق البرامج ودعم المبادرات على الصعيد الوطني.

كما أننا درسنا تقرير الأمين العام عن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/259). إن أهداف تلك المبادرة التي تشجع على تعزيز التفاهم بين الحضارات، تتسم بأهمية حيوية في عالم اليوم. ونرى أن نقطة الانطلاق الأساسية لذلك الحوار العالمي هي احترام التنوع وإدراك أنه ما من حضارة يمكن أن تدعي تفوقها على الحضارات الأخرى في القيم والمنجزات.

وواضح من قراءة التقرير أن ثمة حاجة إلى اتخاذ مزيد من الخطوات للدفع قدما بالحوار. وبعض الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام مفيدة، وبخاصة فيما يتعلق بتوجيه انتباه المجتمع الدولي إلى الأنشطة التي يمكن متابعتها على المستوى المحلي، حيث توجد مجتمعات عديدة تقدم نماذج لعوالم مصغرة من مختلف الحضارات. وذلك نهج سليم، سيسهم في نجاح الحوار العالمي.

غير أن وفد بلادي لديه بعض التحفظات بشأن بعض الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام. فالفقرة ١٦ من التقرر توحي بأن الحوار العالمي هو الرد السليم على الإرهاب. ونحن نشك في صحة هذا التحليل. ونعتقد أنه من الأفضل التأكيد على الترابط القائم في المجتمع العالمي والذي يحقق مزيدا من الاتصال بين الثقافات والشعوب على اختلاف أنواعها.

ومع توسع هذه العملية، تزداد أهمية القضاء على التعصب والتطرف والاستقطاب والعداوة والصراع. وينبغي الترويج، في كل المجتمعات، لفهم وتقدير ثراء التنوع والأبعاد الإيجابية لجميع الحضارات. وستواصل جامايكا دعم الحوار العالمي كجزء من الهدف الشامل المتمثل في تعزيز ثقافة السلام.

السيدة لاوهافان (تايلند) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للأمين العام على تقريريه بشأن تشجيع الحوار بين الأديان (A/60/201)، والبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/259). وأود أيضا أن أشكر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) على تزويدنا بتقرير واف عن استعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/279)، وعلى اضطلاعها بمبادرات عديدة في السنوات الأخيرة ترويجا للعقد وللبرنامج العالمي.

إن بيان عام ٢٠٠٠ الذي وقّع عليه أكثر ٧٥ مليون شخص على نطاق العالم، هو بحق مبادرة جديرة بالثناء، وينبغي مواصلتها. وينبغي لكل واحد منا أن يعمل كرسول للسلام وسفير للنوايا الحسنة. لذا، يود وفد بلادي أن يعرب عن تقديرنا للمجتمع المدني على انخراطه بكل هذا النشاط في الترويج للعقد وللبرنامج العالمي.

ويرحب وفدنا بالتقرير المتعلق بإسهامات نحو ٧٠٠ منظمة من منظمات المجتمع المدني تمثل ما يزيد على ١٠٠ بلد، على النحو الوارد في مرفق تقرير منظمة الأمم المتحدة

للتربية والعلم والثقافة (A/60/279). ونحن نعترف حقا بأن الحكومات والمجتمع المدني، بما فيه المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، بحاجة إلى مواصلة العمل معا عن كثب للحفاظ على زخم العقد إلى حين اكتماله في ٢٠١٠.

وتؤيد تايلند العديد من المبادرات الدولية التي تدعم ثقافة السلام والبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات. ونحن نشكل جزءا من مبادرة تحالف الحضارات التي بدأتها إسبانيا وتركيا، وأُعلنت في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتشارك تايلند أيضا في الحوار بين الأديان الذي بدأته الفلبين، والذي عقدت قمته في الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر. كما أننا من بين المقدمين التقليديين لمشاريع القرارات ذات الصلة، التي تطرح في إطار هذين البندين من جدول الأعمال. وسوف نواصل دعم كل المبادرات والجهود الرامية إلى تحقيق هاتين الغايتين.

وبالنظر إلى حالة العنف السائدة في العالم، نحتاج فعلا إلى مزيد من هذا النوع من المبادرات، كما نحتاج إلى نشر رسالة السلام والتفاهم على أوسع نطاق ممكن. ونحتاج إلى وضع كل العبارات النامة عن حسن النية موضع الممارسة العملية، ونحتاج إلى جعل السلام جزءا لا يتجزأ من حياتنا. ويجب أن يكون كل فرد وكل أسرة وكل طائفة بمثابة حجر أساس للسلام العالمي. ولكن السلام ليس غاية مثالية نهائية. إنه عملية مستمرة والسلام ليس مجرد حالة ينعدم فيها العنف. فالسلام يتعلق بأمن البشر. إنه يتعلق بحرية الفرد في أن يعيش متحررا من العوز والخوف، ويتعلق بالعيش في كرامة. ونحتاج إلى خلق بيئة تمكينية مؤاتية للسلام. وإذا كنا نعيش في جو خال من العنف ولكن بمعدة خاوية، فسوف نعود إلى الصراعات في نهاية المطاف. وإذا كنا نعيش اليوم في غياب العنف بينما يشعر كل منها بعدم الثقة تجاه الآخر، فسيقودنا ذلك إلى الصراعات في الغد. والسلام ليس حالة تظل متجمدة عبر الزمن. بل علينا أن نغرسه باستمرار ونواليه بالرعاية.

فهل يمكننا حقا أن نقول لأنفسنا إن بلدا ما يعيش اليوم في سلام حقيقي؟ لقد أصبح العالم شديد الترابط. وبصفتنا أعضاء في الأسرة العالمية فكلنا نتأثر سريعا بالعنف والصراعات. فعلى نطاق العالم، نواجه يوميا مخاطر الهجمات الإرهابية. وعلى نطاق أصغر، نعيش في جماعات ميالة للنزاعات. فما هي العوامل التي تسهم في حرماننا من السلام؟ اسمحوا لي أن استشهد بثلاثة فقط من العوامل الرئيسية: الغضب والجشع والتفكير الخاطئ.

والغضب هو أوضح العوامل المحرضة على العنف والصراع، وأبرز مظاهرهما. ومن الناحية الإيديولوجية، نحتاج إلى الحب والعطف والتفاهم لنتغلب على الغضب. ونحتاج إلى التفكير في الآخرين على أنهم أقرباؤنا، ونحتاج إلى الصفح. ألم يعلمنا التاريخ أن العنف لا يولد إلا مزيدا من العنف؟ ونحتاج إلى إدراك أننا جميعا في سفينة واحدة. وما من شخص أو مجتمع أو بلد سيكون بمأمن، إذا كان الآخرون يعيشون في فاقة وصراع. ولن يكون أي سلاح، مهما كان، كافيا يوما ما للتغلب على غضب الإنسان. ولخلق ثقافة للسلام، نحتاج إلى التربية التي تنهض بالتفاهم، وتعزز احترام التنوع والاختلاف. ونحتاج أيضا إلى تحليل العوامل التي تولد الغضب في كثير من المجتمعات – مثل التهميش والإحساس بالعجز، والتصور بأن عملية العولمة تستهدف الانقضاض على التقاليد والهويات المحلية – حتى نتمكن من معالجتها بفعالية في مرحلة مبكرة.

أما الجشع فهو عامل آخر يقوض السلام. والجشع تتجلى مظاهره في شكل التنافس على الثروة والموارد واستغلالهما، وهذا هو السبب في نشوب الصراعات في كل مكان في العالم. والظلم هو الأرض الخصبة التي يترعرع فيها العنف. وفي أفريقيا، يمثل التنافس على الموارد الطبيعية أحد العوامل الرئيسية للصراعات التي ما فتئت تعصف بالقارة. والتنافس الاقتصادي المجحف، والتناحرات في الأعمال

التجارية، بكل أشكالها المتطورة والمعقدة، يمكن أيضا أن تكون بيئة خصبة لتفريخ انعدام الثقة والصراع فيما بين الأمم.

وبالإشارة إلى الجشع والاستغلال، يود وفد بلادي أن يسلط الضوء على ضرورة أن نعيش في سلام لا مع بعضنا بعضا فحسب، بل أيضا مع الطبيعة ومع البيئة. ولضمان السلام المستدام، علينا أن نحترم البيئة. أما إذا عشنا وأغفلنا إيلاء بيئتنا الرعاية الكافية، فسوف نجد أنفسنا يوما ما في حالة محفوفة بالمخاطر. واليوم، بدأت تظهر على العالم دلائل إرهاق كثيرة، مع تزايد حدوث الكوارث الطبيعية – بما يشمل المد السونامي في المحيط الهندي والأعاصير: إيفان وإميلي وكاترينا، وانزلاق التربة الطينية في غواتيمالا وزلازل باكستان والهند – وما ينتج عنها من عواقب مأساوية تتمثل في خسارة الأرواح. وحتى لو استطعنا أن نعيش مع جيراننا بلا صراع، نجد أنفسنا معرّضين لمخاطر الطبيعة. ولا بد لنا من الإقرار بأثر الفراشة: أي ما نفعله في بيتنا ذاته سيؤثر بإخوتنا وأخواتنا التابعين في زاوية قصيّة من العالم. ولذا، ليس غرس ثقافة السلام هو التخلص من الصراع والغضب والكراهية وحسب، بل تأكيد الحاجة إلى الحد من – ما لم نقل القضاء على – جشعنا وغرس روح الشعور بالمسؤولية فينا جميعا، لاحترام أمنّا الطبيعة وحمايتها.

وهناك عامل آخر يهدد خطره السلام في كل مكان، وهو التفكير الخاطئ. ينبغي أن نبدأ بتعاطي التفكير الصائب – أن نفكر في أنه يمكننا، رغم كل خلافاتنا وتنوعنا، أن نعيش جميعا بسلام ووئام. ويجب أن نتعلم كيف نفسح مجالا للتسوية. قد نقول إننا لا نختار العيش مع أناس من بلد آخر، تختلف ديانتهم عن ديننا كل الاختلاف، ولون بشرتهم غير لوننا، ولا نشاركهم تفكيرهم. ولكن، هل أمامنا حقا أي خيار؟ سواء شئنا أو أبينا، تشدّنا الإنسانية إلى بعضنا بعض. ونحن جميعا في مركب واحد، وعلينا الاعتراف بهذا الواقع وأن نحاول فعل أفضل ما نستطيع لنعيش معا بسلام ووئام.

ونحن، بطبيعة الحال، نحتاج إلى أدوات تساعدنا على الإقرار بهذا الواقع. يجب على الحكومات أن تتأكد من أن التعليم، الرسمي وغير الرسمي، وفي كل مراحله، يطاوع غرس التفاهم والتسامح واحترام التنوع. وينبغي كتابة التاريخ لتدوين الوقائع وتقديم عِبَر مفيدة بحيث لا يعيد نفسه. يجب أن نبذل جهودا واعية للتخلص من خطأ التصورات وسوء التفاهم والجهل.

وينبغي تشجيع الأطفال والشبان من مختف الثقافات على التلاقي وتبادل وجهات نظرهم وخبراتهم. إن الجمع بين أطفال وشبان من البلدان المتورِّطة في صراع مسلّح وتمكينهم من تفهم بعضهم لعوالم البعض الآخر خطوة إلى الأمام في سبيل إحلال السلام على المدى البعيد. ويمكن كذلك إطلاع الأطفال على تكاليف العنف والصراع أن يكون استثمارا في السلام.

ويمكن لاستخدام وسائط الإعلام أن يكون ذا قيمة هائلة في غرس ثقافة السلام والحوار ما بين الحضارات. ويجب أن تكون هذه الوسائط مسؤولة كما يجب أن تعتمد معايير أخلاقية في إبلاغ أخبارها. ويجب على صناعتي الاتصال والإعلان أن تفكرا لا في الأرباح المالية وحسب، بل في الآثار الاجتماعية أيضا. والتخلص من تحريض الكراهية والقولبة بكل ما في الكلمة من معنى، وعلينا أن نفكر مرتين قبل استخدام ألعاب الفيديو التي تتضمن مشاهد تمثِّل العنف، بين الأطفال. والواقع أنه ينبغي ألاّ نسمح لأنفسنا بالاعتياد على العنف. وعلى الوالدين أن يكونوا مسؤولين لا نحو أولادهم فحسب، بل نحو المجتمع أيضا. ويجب على الحكومات أن تعمل مع الوالدين لتهيئة بيئة، يمكن للأطفال فيها أن يترعرعوا ليصيروا مواطنين مسؤولين.

ويجب أن يكون الهدف الوحيد للتعليم والعمل والحياة اليومية هو السلام وحسب.

وفي اجتماع قمة أيلول/سبتمبر، أقرّ قادتنا بما بين التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان من صلات. وما هذا مجرد رسالة سياسية، القصد منها إضفاء طابع سامٍ على الخطاب؛ إنها فلسفة للعمل لا بد من وضعها موضع التطبيق العملي. وفي مبادراتنا وأنشطتنا المقبلة لتحقيق ثقافة للسلام والبرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، لا بد لنا من التأمل في الروابط الحيوية بين التنمية والسلم والأمن وحقوق الإنسان. وسيقتضي السلام نشر ثقافته بصورة شاملة، من حيث الإيديولوجية النظرية والممارسة العملية، في أذهاننا وعلى الأرض، على حد سواء.

وفي ذلك الصدد، يؤيد وفدي شتى توصيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الواردة في الوثيقة A/60/279، الرامية إلى أمور، منها إنشاء آليات تنسيق على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، لتعزيز التعاون ما بين جميع الجهات الفاعلة المعنية – منظومة الأمم المتحدة، والدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية – وذلك لتعزيز أصرح للصلات بعقود أو بسنوات دولية أخرى، كعقد التعليم من أجل التنمية المستدامة ٢٠٠٥-٢٠١٤، والأهداف الإنمائية للألفية؛ واستحداث أدوات اتصال وإعلام تضفي طابع الدوام على الزخم العالمي من أجل العقد الدولي لثقافة السلام وجدول الأعمال العالمي للحوار ما بين الحضارات؛ وتشجيع وسائط إعلام الجماهير على الصعيدين الدولي والوطني، على دعم ثقافة للسلام والحوار ما بين الحضارات.

إن السلام عملية. والسلام متعدد الأبعاد، ويجب غرسه وتنميته بصورة شاملة. ويمكننا جميعا، ويمكن لكل منّا أن يكون رسول سلام. ويرجو وفدي أن يتمكن، بعد بضع سنوات، من إلقاء نظرة إلى الماضي، بعد انتهاء العقد، فيرى أن عالمنا أصبح أكثر أمنا إزاء العنف والصراعات، وهجمات الإرهاب والكوارث الطبيعية وغيرها من المخاطر. وليس علينا أن ننظر إلى مكان آخر؛ يجب علينا أن ننظر إلى أنفسنا. ويجب أن نعامل جيراننا بلطف وأن نكون مسؤولين إزاء أمنّا الطبيعة. لن تبدأ ثقافة السلام في أي مكان آخر؛ إنها ستبدأ معنا وفينا.

السيد مرتينيز (السفادور) (تكلم بالإسبانية): إن حكومة جمهورية السلفادور على قناعة بضرورة النظر في موضوع ثقافة السلام في هذه الجلسة العامة، مع مراعاة ما أكده من جديد إعلان وبرنامج العمل المعني بثقافة السلام وبرنامج العمل العالمي للحوار بين الحضارات وبرنامج عمله الوارد في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لاجتماع القمة العالمي، عام ٢٠٠٥.

ترحب السلفادور باستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/279). إن هذا التقرير يبين مبادئ توجيهية لتقييم مختلف المبادرات في هذا المجال، التي اتخذتها الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. وفضلا عن ذلك، يمكننا التقرير من النظر في ضرورة الربط بصورة أوثق بين التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وبين الغايات المحددة للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن نؤكد أن إعلان وبرنامج عمل ثقافة السلام يشكلان إطارا واسعا وشاملا لتحقيق ثقافة للسلام وتعزيزها على الصعيدين الوطني والدولي.

وكما أقررنا به في مناسبات مختلفة، ليس السلام انعداما للصراع وحسب؛ بل يترتب عليه جهد واعٍ للإبداع

والتمكين في عقول البشر. ويرتبط مفهوم ثقافة السلام ارتباطا وثيقا بالحوار وبتحالف الحضارات. ولقد أقررنا بأن جميع الثقافات والحضارات تتكافأ على قدم المساواة وأن الحوار يجب أن يقوم على أساس قيم ومبادئ مشتركة، معزّزة بثقافة سلام، تشمل، في ما تشمل: التسامح واحترام الغير والتفاهم واحترام التنوع الثقافي ودعم اللاعنف ومبادئ التعايش السلمي. وفي ذلك السياق، تجدد حكومة السلفادور تأييدها مبادرة تحالف الحضارات، التي أعلنها الأمين العام في ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٥ والتي روّجت لها عدة دول، منها إسبانيا وتركيا.

وأوضح تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالأخطار والتحديات والتغيير، المعنون ”عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة“ (A/59/565)، إن فكرة إنشاء الأمم المتحدة ذاتها عام ١٩٤٥ كانت استجابة لرغبة جماعية في بناء ثقافة للسلام. وعلاوة على ذلك، يقوم التحدي الرئيسي للقرن الحادي والعشرين على توسيع معنى الأمن الجماعي ووضعه في سياقه الطبيعي، إلى جانب كل المسؤوليات والالتزامات والاستراتيجيات والمؤسسات اللازمة لإقامة نظام أمن فعال وناجع ومنصف.

إن دعم ثقافة السلام والحوار بين الثقافات والحضارات جزء أساسي من ذلك المجهود؛ والواقع أن العولمة وبروز مخاطر وتحديات جديدة للإنسانية إلى حيز الوجود يفرضان هذا الدعم. ويكفي أن نشير إلى أن تكنولوجيا المعلومات الجديدة والمستوى الأكبر للتكامل الإقليمي والتدفقات الدينامية للهجرة الوطنية والدولية أمور تمكِّن الأشخاص في جميع أرجاء العالم من معرفة بعضهم البعض، والتكلم عن اختلافاتهم وتبادل الأفكار والمعرفة والقيم.

وفي ذلك السياق، تعيد حكومة بلدي التأكيد على التزامها واعترافها بالحق في السلام بوصفه أحد الركائز الأساسية لإيديولوجية حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهو حق من الجيل الثالث اعترفت به هذه الجمعية في القرار ١١/٣٩ المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر١٩٨٤، وأكدت عليه من جديد الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية في إعادة تأكيد كراكاس، عندما احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد ميثاق منظمة الدول الأمريكية.

ونعترف بالدور الأساسي للتعليم في بناء ثقافة السلام وتوطيدها. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود منظومة الأمم المتحدة – وخاصة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة – في تعزيز أنشطتها للتعليم من أجل السلام وحقوق الإنسان والتنوع اللغوي، فضلا عن جهود التعاون التقني مع الدول الأعضاء بغية استكمال العمل الوطني. ونوافق على ضرورة إنشاء آلية للتنسيق على جميع المستويات، بغية تكثيف التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة في تعزيز وتوطيد ثقافة السلام.

وأود أن اختتم بياني بالتأكيد من جديد على الإرادة السياسية للسلفادور في ما يتعلق بتعزيز ثقافة السلام وتوطيدها، فضلا عن ضرورة تنفيذ اقتراحات العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): سيتناول بياني البند ٤٢ من جدول الأعمال بشأن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات، والبند ٤٣ من جدول الأعمال بشأن ثقافة السلام. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة لكي يشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على مذكرته المتعلقة باستعراض منتصف المدة الشامل للعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ (A/60/279)، وعلى تقريريه عن حالة البرنامج العالمي للحوار

بين الحضارات (A/60/259) وتشجيع الحوار بين الأديان (A/60/201).

وفي رأينا، يشكل تشجيع الحوار بين الأديان والحوار بين الحضارات عنصرين مكونان لنفس العمل الرامي إلى مكافحة الظلامية والتطرف من جميع الأنواع. وبالتأكيد، يشكل الاتصال الوسيلة الوحيدة لفهم الآخرين. وذلك الفهم يضمن التسامح، الذي يولد بدوره الاحترام – وهو عامل رئيسي للتعايش السلمي بين الشعوب والأديان والحضارات.

وانطلاقا من ذلك، ينبغي بالتالي أن نشجع جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التي تعمل مع المجتمع المدني لتعزيز الحوار بين الأديان، عن طريق مبادرة موندیالوغو. وفي الواقع، إن القرار الذي اتخذه المؤتمر العام لليونسكو بشأن الآفاق الجديدة لأنشطة المنظمة في ما يتعلق بالحوار بين الحضارات، وخاصة متابعة المؤتمر الوزاري لنيودلهي، يوفر لتلك المنظمة الأساس القانوني لإطلاق مبادرات على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية بالمشاركة مع العديد من الأطراف الفاعلة غير الحكومية والحكومية. والمجتمع الدولي والمجتمع المدني بحاجة إلى أن يشاركا في تنفيذ تلك المبادرات.

إن بروز التطرف والتعصب، التي ليست خاصة بأي دين أو حضارة، تشكِّل مصدرا للقلق. وسيلقي البحث عن أسباب تلك الظاهرة الضوء على الحوار غير الوافي والقنوات غير الكافية للمعرفة والمعرفة المتبادلة. ويكمن علاج هذه الحالة في زيادة الجهود الثقافية والجهود بين الأديان والجهود بين الحضارات الرامية إلى تعزيز الاتصال بين المجتمعات والتمكين من التفاعل الأفضل بين الشعوب.

ويشهد العدد الكبير من المهرجانات والمناسبات الثقافية والمناسبات الرياضية والمؤتمرات الدينية التي جرى تنظيمها في الأعوام الأخيرة على الوعي الجماعي بأن الحوار يشكل عاملا رئيسيا في إرساء السلام. ولكن مما لا يقل صحة أنه لا يمكن أن يكون الحوار بناء إلا إذا أرسي على قاعدة صلبة. ويعتبر التزام المجتمع الدولي أمر ضروري من أجل نشر ثقافة السلام، على أساس التمسك بمبادئ الحرية والعدالة والديمقراطية والتسامح والتضامن والتعاون والتعددية والتنوع الثقافي. ويجب أيضا أن يقوم على أساس الحوار والتفاهم على جميع الصعد وفي ما بين الأمم.

وقد أكد اعتماد لليونسكو للإعلان العالمي بشأن التنوع الثقافي في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ مرة أخرى على التزام تلك المنظمة بتشجيع تنوع خصب للثقافات من أجل عالم أكثر انفتاحا وابتكارا في السياق الجديد للقرن الحادي والعشرين، وهو الأمر الذي سيمكن من تعزيز الحوار.

وتم إغناء الصكوك القانونية للتنوع الثقافي اليوم عن طريق اعتماد اليونسكو، بأغلبية ساحقة، اتفاقية التنوع الثقافي، التي تزيل الثقافة من قواعد التجارة الدولية. وستؤكد المصادقات العديدة على الوعي الشامل بالدور الذي يمكن أن يضطلع به احترام التنوع الثقافي في التعايش السلمي بين الشعوب.

وسيكون من المناسب أيضا إجراء دراسة مقارنة للمبادرات القائمة بغية تلافي أوجه القصور. ونرى أن اليونسكو هي المنظمة المناسبة لإجراء مثل تلك الدراسة الاستقصائية. وينبغي مناشدة المنظمة لتقديم مساعدتها لجميع الذين يعملون على تحقيق الغاية نفسها. ويمكن إشراك وسائط الإعلام في تقديم الأديان بشكل حقيقي بوصفها أدوات لتحقيق السلام.

وقد رحب بلدي، لكونه متيقنا من فضائل الحوار، بقرار الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فريق عامل رفيع

المستوى معني بتحالف الحضارات. وأعطيت تعليمات للفريق العامل الذي ابتدره بلدان صديقان–هما إسبانيا وتركيا– والذي يشمل أيضا مواطنا مغربيا بارزا، بأن يقترح إجراءات مشتركة لتخفيف أسباب ونتائج صعوبات التفاهم.

وفي ذلك السياق، ابتدر المغرب إعلان الرباط الذي اعتمده خبراء يعملون بشأن مشروع يسمى ''سبل الإيمان'' في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥، واقترح المشروع أن يقوم المدير العام لليونسكو بإنشاء معاهد لدراسة الديانات التوحيدية الثلاث. وسيبحث خبراء الديانات التوحيدية الثلاث وثقافاتها الخاصة عن أشكال جديدة للحوار عن طريق تجاوز الإطار التقليدي لتاريخ الأديان المقارنة. كما ينبغي أن يتشاطر المعلمون الذي يعملون في هذا المجال نفس المثل الأعلى للسلام.

وإضافة إلى ذلك، ما انفك بلدي، الذي يميزه الموقع الجغرافي والتاريخي، أمام مفترق طرق الحضارات والديانات. وذلك الدور الخاص يكمن في صميم التزامه، لقرون الآن، بالحوار بين الأديان. ويستضيف المغرب بشكل منتظم مناسبات ومؤتمرات تعقد في ذلك المجال. و قد عقد آخر مؤتمر – وهو مؤتمر دولي للمعلمين والصحفيين والفنانين والكتاب والمنظمات غير الحكومية المتخصصة، فضلا عن القادة الدينيين والروحيين والعلماء والمهندسين ومختلف الخبراء التقنيين – في الرباط في الفترة ١٤-١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

واعتمد ذلك المؤتمر خطة عمل لتنفيذ الحوار من خلال التعليم والثقافة والعلوم والاتصال والمعلومات. وإضافة إلى ذلك، ونظرا لأن التكنولوجيا الجديدة للمعلومات تضطلع الآن بدور رئيسي في نشر الثقافة وتعزيز الحوار بين الشعوب، أيد المغرب المبادرة التي قدمها فخامة السيد عبد الله واد، رئيس السنغال، في المرحلة الأولى لمؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، الذي دعا فيه إلى إنشاء صندوق للتضامن الرقمي. وساهم بلدي في ذلك الصندوق بمبلغ ٣٠٠ ٠٠٠ يورو.

وقدمت المملكة المغربية مشاريع القرارات A/60/L.4 و A/60/L.5 و A/60/L.6، المعنونة على التوالي ''تشجيع الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام''، و ''العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم ٢٠٠١-٢٠١٠''، و ''برنامج عالمي للحوار بين الحضارات''.

واقتناعا بصلاحية الرسالة التي توجهها مشاريع القرارات تلك ووفقا لالتزام الدورة الستين للجمعية العامة بتعزيز ثقافة الحوار من أجل السلام، فإننا نأمل أن تعتمد الدورة مشاريع القرارات بتوافق الآراء.

السيد شريسثا (نيبال) (تكلم بالانكليزية): إننا نعيش في عالم يتسم بإمكانيات عظيمة وباضطرابات كثيرة أيضا. فمن جهة، نتيجة لبراعة ومهارة الإنسان، لم يكن العالم في أي وقت مضى قريبا بعضه من بعض ومترابطا كما هو اليوم. فالمسافات الفعلية تتلاشى بصورة متزايدة، وأصبح العالم أُسرة واحدة. وأصبحنا أكثر إلماما بلغات وثقافات وتقاليد وموسيقى وأدب وألعاب بعضنا بعضا، وما إلى ذلك. والترابط والاعتماد المتبادلان، العلامة المميزة للألفية الجديدة، كانا قوة موحدة رئيسية، تقرب الدول والحضارات بعضها من بعض بصورة مطردة.

ومن جهة أخرى، شهد العالم أيضا أحداثا مؤسفة، قامت بها قوى التفرقة الهدامة، على هيئة حروب وصراعات مدنية وتعصبات طائفية ودينية وكراهية وعنف، وأخيرا خطر الإرهاب. وللقوى الهدامة القبيحة هذه تأثير قوي على قيم وحضارات البشرية الرئيسية الراسخة.

وهنا تكمن أهمية ثقافة السلام، التي ترفض ثقافة العنف والتطرف والتعصب، وتتمسك بقيم التسامح والتضامن والكرامة والوئام العالمية. هذه هي المبادئ والمقاصد الرئيسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، التي أنشئت لإنقاذ الأجيال المتعاقبة من ويلات الحرب. وسيشكل رفض ثقافة العنف والخلاف والاستعاضة عنها بثقافة السلام والوئام خطوة هامة نحو تحقيق تلك الأهداف النبيلة.

وقد سلمت الوثيقة الختامية لقمة عام ٢٠٠٥ بأن جميع الثقافات والحضارات تسهم في إثراء البشرية. وشددت تلك الوثيقة أيضا على ضرورة تشجيع التسامح والاحترام والحوار والتعاون بين مختلف الثقافات والحضارات والشعوب.

وألزم المشاركون في القمة أنفسهم أيضا بإيجاد عالم صالح لأجيال المستقبل مع أخذ أفضل مصالح الأطفال في الحسبان. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا أمكن إنقاذ الأطفال من الاختطاف القسري من قبل الإرهابيين ليصبحوا جنودا – أطفالا. إن أياديهم الناعمة ينبغي أن تمسك بأقلام حبر وأقلام رصاص، ويجب ألا يجبروا أبدا على استخدام القنابل اليدوية وغيرها. وينبغي إعلان المؤسسات التعليمية مناطق سلام، للمساعدة في تنشئة الأطفال في جو سلمي. وينبغي ألا يكون مكان لثقافة البندقية في عقل أي طفل. ويجب تنشئة الأطفال دائما في مناخ يسوده السلام والوئام.

لقد قدمت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مساهمة قيمة في غرس ثقافة السلام واللاعنف في نفوس الأطفال بالاضطلاع بأنشطة متنوعة موجهة لرفاه الأطفال. ونشيد بالدور الرائد لمنظمة اليونسكو في تنفيذ البرامج للاحتفال بالعقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١٠. وندعو بقوة إلى مزيد من الأنشطة التي توجه للأطفال وتركز عليهم، لا سيما في البلدان التي ألحق الصراع بها أضرارا جسيمة.

ترجمة تلك الالتزامات إلى واقع سيؤدي إلى تحسين كبير في تعزيز السلام والوئام، وإلى قدر أكبر من التفاهم والتعاون في العالم. إن الحوار المستمر بين الديانات وتبادل الآراء بين الحضارات عاملان مهمان لتقدير القيم الإنسانية الأساسية التي يتحلوْن بها. وتبادل الآراء الثلاثي بين المنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني مهم لتبادل الثقافات والحوار، مما يسهم في إقامة السلام والوئام بين مختلف الثقافات.

نيبال مسقط رأس السيد بوذا – رسول السلام والمحبة، الذي لا تزال تعاليمه المتمثلة في الدعوة للسلام والمحبة واللاعنف والتسامح مهمة كما كانت دائما، وأصبحت أكثر أهمية في أوقاتنا هذه المتسمة بالاضطرابات. وتتردد أصداء رسالة السلام والوئام التي جاء بها في كل حضارة وثقافة ودين، وتوفر المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. ونيبال ملتزمة بتطوير لومبيني، مسقط رأس السيد بوذا، بوصفها ينبوع سلام العالم ومدينة السلام في العالم، حيث بوسع الناس أن يذهبوا ليصلوا من أجل سلام العالم ويحاضروا عن تعاليم بوذا ويجروا أبحاثا تتعلق بتعاليمه لتشجيع السلام والوئام.

يشجعنا الالتزام المتجدد الذي أبداه المجتمع الدولي بتطوير لومبيني في الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وتشهد الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع، الواردة في الوثيقة A/60/407، على رغبة المجتمع الدولي في تقديم الدعم والتعاون من أجل إكمال مشاريع خطة تطوير لومبيني الرئيسية في وقت مبكر. ويسعدنا أن نخبر الجمعية العامة بأنه أُحرز قدر كبير من التقدم في تنفيذ الخطة الرئيسية، وإن كانت عدة مشاريع لم تكتمل بعد.

وسيقطع دعم وتعاون الأمم المتحدة والمجتمع الدولي القيمان شوطا طويلا على طريق تحقيق حلمنا العزيز بتطوير لومبيني بوصفها ينبوع سلام العالم ومدينة السلام في العالم. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تحقيق هذا الحلم العزيز سيقدم إسهاما كبيرا لبرنامج الأمم المتحدة للنهوض بثقافة السلام في العالم.

السيد قاضيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): إن الجمعية العامة، بإعلانها العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف لأطفال العالم، الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، رسمت طريق الأمم المتحدة نحو عالم عادل وسلمي. ونأمل أن تؤدي الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي في ثمانية ميادين محددة - تتراوح من التعليم إلى السلم والأمن العالميين - والتنفيذ المتسق لبرنامج العمل المعني بثقافة السلام إلى تيسير الانتقال الناجح إلى ثقافة السلام واللاعنف. وفي هذا السياق، يجب أن تواصل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، منظمة الأمم المتحدة الرائدة بالنسبة للعقد، أداء دور هام.

نحن الآن في منتصف العقد، وتوجد حاجة لمزيد من العمل المتقدم والمنسق. ونرى أن الأولوية ينبغي أن تعطى للتعليم، بما في ذلك تعليم الأطفال ممارسة السلام واللاعنف. وبالمفهوم العام لهذا المصطلح، ينبغي أن تشارك الأُسر ووسائط الإعلام والمؤسسات الاجتماعية والتعليمية الأخرى بنشاط أكبر في الأنشطة التي يضطلع بها في هذا الميدان.

ونحن نقدر جهود وفد بنغلاديش، الذي أسهم بطريقة مهمة في إعداد مشروع القرار الجديد، المعني بثقافة السلام، الذي شارك في تقديمه عدد كبير من البلدان، من بينها كازاخستان. ويشدد مشروع القرار على احترام تنوع الثقافات وعلى التسامح والحوار والتفاهم كوسائل لتحقيق السلام والاستقرار.

وبهذه الروح قدم وفد كازاخستان مع وفود أخرى مشروع القرار المعنون ”برنامج عالمي للحوار بين الحضارات“ (A/60/L.6) الذي يؤكد على أن التسامح يشكل أحد الفضائل الأساسية ذات القيمة الجوهرية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين. وحسبما أكدت الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥، فإن جميع الثقافات والحضارات تسهم في إثراء حياة الجنس البشري. ومن الضروري للغاية احترام الأديان وتفهمها واحترام التنوع الثقافي السائد في العالم وتفهمه.

ويشكل الحوار بين الأديان جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الحضارات. ويستهدف الحوار بين الأديان الدعوة لثقافة السلام وتعزيز القيم المشتركة الواردة في إعلان الألفية. ويسهم هذا الحوار في تنمية التفاهم والتسامح، مع تعميق الصداقة بين الشعوب في ظل تعددية ما لدى تلك الشعوب من أديان وعقائد وثقافات ولغات.

ويتمثل أحد المبادئ الأساسية للأمم المتحدة في النهوض بحقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الناس، والتشجيع على احترام تلك الحقوق والحريات دون تمييز على أساس العرف أو الجنس أو اللغة أو الدين. وإننا نرحب بالاهتمام الذي أولته الأمم المتحدة عن كثب لإقامة حوار بين الأديان لصالح السلام. وفي السنوات الأخيرة اعتمدت الجمعية العامة عددا من القرارات الهامة بشأن تشجيع الحوار بين الأديان، وإيجاد تفاهم متبادل، ووئام وتعاون بين الأديان والثقافات، واستئصال أشكال التعصب الديني كافة. وقد أيدت كازاخستان هذه القرارات وشاركت في تقديمها.

ونحن في كازاخستان مقتنعون بأن الجهود المبذولة لتوطيد السلام والأمن وكفالة الرخاء في القرن الحادي والعشرين يتزايد اعتمادها على السعي لإقامة حوار وتفاعل

بين الشعوب المختلفة العقائد والثقافات والتقاليد. ونحن نؤمن بأن الحكومات والمجتمع المدني ووسائط الإعلام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية يجب أن تشارك جميعها على نحو وثيق في تعزيز الروابط بين الأديان.

ومن الأهمية بمكان أن نتخذ خطوات عملية لتعزيز التعاون بين مختلف الأديان، لا سيما في مجالات التعليم ووسائط الإعلام الجماهيرية، وأن نعمل على ترسيخ التفاهم المتبادل بغية التغلب على التعصب والتصور النمطي للآخرين. ونرى أن من الضروري بحث الدروس المستخلصة في مختلف البلدان في مجال إقامة حوار بين الأديان ونشر تلك الدروس ووضعها موضع التطبيق. ولهذا السبب طرحت كازاخستان مبادرة مؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية، الذي عقد في الاستانه في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بحضور ممثلين عن جميع الأديان التقليدية في العالم تقريبا. وقد نجح المؤتمر في إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الحوار بين الأديان بإنشاء أمانة دائمة للمؤتمر. وسيعقد المؤتمر الثاني لزعماء الأديان العالمية والتقليدية – في العام المقبل في الاستانه لمناقشة المسائل المتعلقة بالدين والمجتمع والأمن الدولي.

ومن المهم أيضا ضمان مشاركة المنظمات الإقليمية بنشاط في الحوار. وفي هذا السياق، عرضت كازاخستان استضافة مؤتمر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التفاهم بين الأديان في الربيع المقبل. وانطلاقا من هذا الفهم أصبحنا مؤيدين ناشطين وراعين للاجتماع غير الرسمي للزعماء بشأن الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام الذي عقد في نيويورك في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥. وإن الإعلان المعني بالحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام الذي اعتمده ذلك الاجتماع، يدعو المجتمع الدولي إلى جملة أمور، منها تكثيف التعاون على الصعد الدولي والإقليمي والوطني في مجال تنفيذ برامج الأمم المتحدة الراهنة الرامية إلى تشجيع ثقافة السلام والحوار بين الحضارات.

وتقدر كازاخستان جهود الأمين العام والدول الأعضاء الرامية إلى الإسهام البنّاء في ثقافة السلام، وهي على استعداد للتعاون مع المجتمع الدولي في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بثقافة السلام. واسمحوا لي أن أعرب عن ثقتنا في أن الحوار والتعاون بين الأديان والثقافات والحضارات سيتمخض عن اعتماد تدابير عملية مشتركة تعزز السلام الدائم والعادل.

السيد يانييز – بارنويفو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشعر بالارتياح بصفة خاصة إذ أتكلم في ظل رئاسة السيد يان إلياسون، وأود أن أبدأ كلمتي بأن أضم صوتي إلى ما قاله صباح اليوم ممثل المملكة المتحدة التي تتولى حاليا رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ويرحب الوفد الإسباني بالفرصة التي أتيحت له للكلام أثناء هذه المناقشة المشتركة بشأن مسائل بمثل هذه الأهمية بالنسبة لتنمية العلاقات السلمية بين الشعوب والأمم. ونود أن نفعل ذلك بصفة خاصة في إطار أحد البنود المدرجة في برنامج عمل الجمعية، ونعني به البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات.

وتمشيا مع الولاية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٥٦/٦ المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ بشأن البرنامج العالمي، يعرض الأمين العام مدى التقدم الذي أحرزته الدول ومنظمات المجتمع المدني فضلا عن بعض منظمات الأمم المتحدة، في استحداث أنشطة في سياق برنامج العمل. ويبرز تجميع المعلومات المتلقاة عن الأنشطة التي أُنجزت الطابع الاستشرافي للمبادرة التي اتخذها في عام ١٩٩٨ الرئيس السيد محمد خاتمي رئيس جمهورية إيران الإسلامية آنذاك. وقد أعقبت اقتراحه اقتراحات أخرى قدمتها مختلف الدول الأعضاء في المنظمة وأثارت اهتماما

خاصا من جانب كثيرين قدموا دعمهم لها، علاوة على الدعم من جانب جميع أنواع المؤسسات الدولية.

وقامت منظمة اليونسكو بدور هام كمحفّز للاقتراحات والمبادرات والأفكار. كما قامت منظمة المؤتمر الإسلامي إلى جانب منظمات أخرى، بتعبئة الجهود واتخاذ إجراءات ملموسة لتحقيق أهداف برنامج العمل. وقد أفادت هذه المبادرات والإجراءات في الترويج لاقتراحات تستهدف تنمية ثقافة السلام، لقيت الترحيب في قرار الجمعية ١٤٢/٥٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

وتؤيد إسبانيا هذه المبادرات والأنشطة وتشارك كلية في الهدف المشترك الداعي إلى إيجاد تفهم أكبر والتغلب على التحيز ضد الآخرين وإساءة فهمهم وعلى أي استقطاب في مجال العلاقات بما قد يلحق الضرر باستقرار العالم أو سلامه. ولهذا عمل الوفد الإسباني مع وفود أخرى كثيرة لضمان أن تتجلى أهدافنا المشتركة على النحو الواجب في الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١٠/٦٠)، التي اعتمدت في ١٦ أيلول/سبتمبر الماضي. وترد في الفقرة ١٤٤ من تلك الوثيقة إشارة خاصة إلى مبادرة تحالف الحضارات، التي قدمها رئيس الحكومة الإسبانية بالاشتراك مع رئيس وزراء تركيا، إلى الأمين العام، الذي صدّق عليها في ١٤ تموز/يوليه. وكما هو معروف، قرر الأمين العام إنشاء فريق رفيع المستوى لدراسة واقتراح إجراءات محددة لتفعيل تحالف الحضارات.

ومبادرة تحالف الحضارات هذه لا يقصد بها أن تكون بديلا أو تهميشا لأي جهود أخرى للمجتمع الدولي لتحقيق تفاهم أكبر بين الشعوب والأمم المنتمية إلى ثقافات مختلفة. وورقة المفاهيم التي قدمها الأمين العام بدعم من إسبانيا وتركيا تستند إلى الرغبة في الاستفادة من توجهات ومبادرات أخرى طرحت في وقت سابق. وهدف التحالف توجيه أعمال المجتمع الدولي على مستوى جديد ومحدد، مع التركيز بشكل خاص على العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي، ومعالجة المشاكل المشتركة التي تنشأ في كل الثقافات والمجتمعات، عموما. ويسعى التحالف إلى إعادة إسناد دور مركزي لذوي النوايا الحسنة، وليس للمتعصبين والمتطرفين الذين يبثون الفُرْقة والكراهية.

وتحقيقا لذلك، يتعين على الفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات أن يقترح على الأمين العام، وعلى المجتمع الدولي من خلاله، استراتيجيات وإجراءات عملية لكي تنفذها الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني. وكما جاء في تقرير الأمين العام (A/60/259)، فإن أكثر المهام إلحاحا هي استنباط استراتيجية يتم من خلالها إقامة تحالف بين جميع من لا يؤمنون بالتحريض على العنف أو دعم التطرف – وهم بالتأكيد يشكلون الغالبية العظمى من البشر. ويرى الأمين العام أن تحالف الحضارات هو المنتدى الملائم الذي يتم من خلاله وضع هذه الاستراتيجية.

وإسبانيا تؤمن بذلك إيمانا راسخا وتشارك الأمين العام دعوته إلى إقامة تحالف للحضارات، والتي ما فتئت تلقى دعما كبيرا من الدول والمنظمات الدولية والأطراف الاجتماعية الفاعلة. والوقت قد حان لكي تسهم الدول والمنظمات بالأفكار والاقتراحات لإعداد الاستراتيجيات التي يحتاجها التحالف. ومن المهم متابعة تنفيذ المبادرات المختلفة، لأن النداء الذي انطلق في عام ١٩٩٨ داعيا إلى إقامة حوار بين الحضارات (القرار ٢٢/٥٣) ما زال يؤتي ثماره ويسهم في الإجراءات والجهود الجماعية.

وفي هذا السياق، ترى إسبانيا أن من المهم، في جملة أمور، متابعة الاعتبارات الواردة في مشروع القرار الذي قدمه وفد جمهورية إيران الإسلامية بشأن البرنامج العالمي للحوار بين الحضارات (A/60/L.6). ولذلك، انضمت إسبانيا إلى قائمة مقدمي مشروع القرار. وبالمثل، فإن مشروع القرار

الذي قدمه وفد بنغلاديش بشأن العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم (A/60/L.5)، ومشروع القرار الذي قدمه وفد الفلبين بشأن تشجيع الحوار بين الأديان والتعاون من أجل السلام (A/60/L.4)، لهما قيمة كبيرة ويدللان على الأهمية الحاسمة للمسألة قيد نظرنا والحاجة إلى الدفاع عن تلك القيم، التي تتشاطرها إسبانيا وتدافع عنها بهمة.

وتستضيف إسبانيا الاجتماع الأول للفريق الرفيع المستوى المعني بتحالف الحضارات، الذي يعقد في بالما دي مايوركا في تشرين الثاني/نوفمبر. ويحدونا الأمل أن تُتخذ خلال هذا الاجتماع أولى الخطوات الفعالة للتغلب على ما وصفه البعض بأيديولوجية الخوف. فتلك الأيديولوجية هي التي تبث الخوف والمفاهيم التي تحرض على الصدام مع الشعوب الأخرى، بكل ما نألفه لذلك من آثار بالغة الضرر بالنسبة للعلاقات بين المجتمعات السياسية والثقافية والدينية، وهي التي تستغل ذلك الخوف وتلك المفاهيم المغلوطة لتحقيق مآربها. والتغلب على أيديولوجية الخوف يتطلب اتخاذ إجراءات عملية في المجالات السياسية والثقافية والدينية والتعليمية وكذلك في مجال وسائط الإعلام، ضمن مجالات أخرى، مع التركيز بشكل خاص على الشباب وعيوننا على المستقبل.

ولا بد أن يكون تحالف الحضارات عملا مستداما وطويل الأجل حفزا للوعي العالمي بأهمية المهمة التي تنتظرنا. وحتى يحالفنا التوفيق، لا بد أن تُشْفع فضيلة التواضع بدعم العمل الجاد. ويمكن أن يتحقق ذلك بالجهود الحثيثة في إطار الأنشطة اليومية، إلى جانب اتخاذ تدابير محددة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وباختصار، فهي مسألة التحرك فيما يتجاوز الحوار الذي لا غنى عنه والقيام بعمل مشترك– أي العمل يدا بيد في إطار من الوحدة – ففي أوقات نتغلب على خلافاتنا، وفي أوقات أخرى نستمد القوة من التنوع الذي يُثْرِي علاقاتنا.

هذا هو السبيل لمبادرة تحالف الحضارات، وهذا ما فهمه الأمين العام. ونريد أن نؤكد مرة أخرى تأييدنا للقرارات التي اتخذها الأمين العام من أجل أن يتحقق تحالف الحضارات وفقا لخطة العمل المرسومة. ونحن مقتنعون بأنه هدف جدير بدعم أعضاء المجلس كافة. ونأمل أن يكون ذلك هو واقع الحال.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٣٦٩ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥، أعطي الكلمة للمراقب عن منظمة المؤتمر الإسلامي.

السيد وهَّاب (منظمة المؤتمر الإسلامي) (تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن عميق تقديرنا لمبادرة بنغلاديش بشأن ثقافة السلام (A/60/L.5)، ومبادرة جمهورية إيران الإسلامية بشأن الحوار بين الحضارات (A/60/L.6). كما نتوجه بالشكر للدول الأعضاء التي تتخذ مبادرات من شأنها تعزيز الحوار والتعاون بين الأديان من خلال إنشاء مؤسسات تتناول قضايا السلام والتعددية والحوار والتفاهم بين الأمم والحضارات.

ونعرب عن بالغ التقدير لجهود الأمين العام الرامية إلى الاستجابة للحاجة إلى سد الفجوات والتغلب على التعصب والمفاهيم الخاطئة والتصورات المغلوطة والاستقطاب. والعمل الممتاز بشأن تلك القضايا من جانب بعض وكالات منظومة الأمم المتحدة، وبالأخص منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، يستحق منا الشكر الخاص.

إن كل الحضارات والأديان والثقافات تحتفي بوحدة الجنس البشري وتنوعه. ويبين لنا التاريخ أن كل الحضارات

قد أثراها وطورها الحوار والتفاعل مع الحضارات الأخرى. كما يبين التاريخ أن عدم تشاطر المعرفة والتفاهم وعدم احترام الثقافات والحضارات المختلفة يمكن أن يؤثر سلبا على الأمن والاستقرار والرفاه على الصعيدين الإقليمي والدولي.

واليوم، فإن العولمة قد حققت تفاعلا أكبر بين الأمم والحضارات. وعملية العولمة تنطوي على إمكانية تيسير التفاهم والتعايش السلمي والتعاون بين الأمم والحضارات المختلفة. ولكنها تنطوي كذلك على إمكانية إثارة سوء الفهم بين الحضارات. واليوم، نجد أن العديد من الحواجز قد ساعد على تراكم سوء الفهم والأفكار القائمة على أسس خاطئة.

ونعتقد أن نشر المفاهيم الخاطئة من خلال وسائط الإعلام وأنظمة التعليم يؤدي إلى نشوء انحرافات أيديولوجية يمكن أن تضر بمصالح البشرية جمعاء. كما أننا نرى أن لصق صفة ''إسلامي'' قرين كلمة إرهاب بصورة متكررة ينطوي على تدنيس للمقدسات. وهو أمر خطير للغاية. ونؤمن بأنه ينبغي توخي أقصى درجات الحذر لتفادي ابتداع تصور قد يؤدي إلى العداوة على أسس دينية بين مئات الملايين من الأشخاص.

إن وسائط الإعلام والتعليم تستكمل كل منها الأخرى، وتقوم حاجة ماسة إلى استخدام وسائط الإعلام والاستراتيجيات التربوية في جميع أرجاء العالم، في كل بلد، للتصدي للأفكار المنحرفة. وينبغي تشجيع المؤسسات الإعلامية على الاضطلاع بدور في نشر ثقافة الحوار والتسامح، على أساس الاعتراف بالتعددية الثقافية. وينبغي أن تعتمد ثقافة الحوار والتفاهم المتبادل في المناهج الدراسية والكتب المدرسية. وينبغي أن تطهر المناهج الدراسية والكتب المدرسية من النصوص غير الموضوعية عن ثقافة الآخرين ومن جميع ما يمكن أن يثير مشاعر الكراهية نحو الآخرين. ومن الأهمية بمكان تشجيع تبادل المواد الإعلامية التي يمكن أن تعرف مستخدميها بثقافات الشعوب وتشجع تعلم اللغات وأنشطة الترجمة، بغية كسر الحواجز الثقافية.

إن الإسلام ينادي بالحنان والتسامح والتعايش بين جميع شعوب العالم. وقد دأبت منظمة المؤتمر الإسلامي، منذ إنشائها، على بذل جهود جدية لتعزيز الصلات بين الشعوب المسلمة وشعوب العالم بوجه عام. ودأبت المنظمة على تنظيم ندوات وحلقات دراسية بالتنسيق مع المؤسسات المعنية الأخرى بغية تعزيز الحوار الثقافي والحضاري. ونؤمن بأنه ينبغي أن يقوم الحوار بين مختلف الثقافات والحضارات على أساس الاحترام المتبادل. ونؤمن بأن الحوار الصادق والمستمر سيؤدي إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتقدير والاحترام بين الدول والحضارات.

وفي الزيارة التي قام بها الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، السيد أكمل الدين إحسان أوغلو، لمجلس أوروبا قبل أسبوعين، أجرى الأمين العام مناقشات مفيدة للغاية بشأن سبل ووسائل تعزيز الحوار والتعاون. ونأمل أن تعمل المنظمة ومجلس أوروبا بشكل مشترك بغية التصدي للتحديات التي يمثلها الإرهاب الدولي وكراهية المسلمين. وإن المنظمة وأمينها العام على استعداد للعمل جنبا إلى جنب مع جميع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية لتعزيز الانسجام والتعاون والتفاهم المتبادل.

وقبل الختام، نود أن نعرب عن أملنا الصادق بأن مشروعي قراري بنغلاديش وجمهورية إيران الإسلامية، المعروضين على الجمعية، ومشروع قرار ستقدمه باكستان، ستُعتمد بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): استمعنا الآن إلى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذه البنود.

وقبل أن نواصل، أود أن أبلغ الأعضاء بأن مشروع القرار A/60/L.4، سيبت فيه في تاريخ لاحق، بناء على طلب مقدميه.

نشرع الآن في النظر في مشروعي القرار A/60/L.5 وفي مشروع القرار A/60/L.6، بصيغته المنقحة شفويا.

نبدأ بمشروع القرار A/60/L.5، المعنون ”العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم، ٢٠٠١-٢٠١٠ “. وأود أن أضيف أن البلدان التالية انضمت إلى مقدمي مشروع القرار: بروني دار السلام، وجزر مارشال، وغينيا - بيساو، وميانمار.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرارA/60/L.5؟

اعتُمد مشروع القرار (القرار ٦٠/٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): ننتقل الآن إلى مشروع القرار A/60/L.6، المعنون ”برنامج عالمي للحوار بين الحضارات“، بصيغته المنقحة شفويا.

وأود أن اقرأ قائمة بالمقدمين الجدد التالية أسماؤهم: إثيوبيا، وأوكرانيا، وأيسلندا، وباراغواي، وبوتان، وجامايكا، وجمهورية مولدوفا، والرأس الأخضر، والسويد، وسيراليون، وغينيا - بيساو، وفرنسا، وفنلندا، والكاميرون، وكمبوديا، وليبريا، وموناكو والنمسا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/60/L.6، بصيغته المنقحة شفويا؟

اعتُمد مشروع القرار، بصيغته المنقحة شفويا (القرار ٦٠/٤).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات تعليلا للتصويت، أود أن أذكِّر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر على عشر دقائق، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة غارسيا - ماتوس (فنزويلا) (تكلمت بالإسبانية): إن جمهورية فنزويلا البوليفارية تؤيد تأييدا تاما مضامين وأهمية ثقافة السلام والحوار بين الحضارات. إنها جزء من المشروع الثوري لجمهورية فنزويلا البوليفارية.

ويتمثل موقف حكومتي في أن المعرفة بالثقافات المختلفة وقبولها بروح بنَّاءة شرط مسبق أساسي لإقامة حوار السلام، الذي يمكّننا من بناء وتعزيز مجتمعاتنا، خاصة فيما يتعلق بتعليم الأطفال بشأن اللاعنف. ولهذا السبب نؤيد العقد الدولي لثقافة السلام واللاعنف من أجل أطفال العالم.

ولكن، بالرغم من الأهمية الكبيرة التي توليها دولتنا لهذا الموضوع، فإننا لم ننضم إلى مقدمي مشروعي القرارين الحاليين، لأن لدينا تحفظات على الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة مشروع القرار A/60/L.5 والفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/60/L.6. وسبب هذا الأمر هو أن هناك إشارات إلى الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وجمهورية فنزويلا البوليفارية تنظر إلى تلك الوثيقة بوصفها مجرد مسودة عمل لا تنشئ أي ولاية أو التزام بالنسبة للجمهورية، بسبب الطابع المعيب للوثيقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإسبانية): اختتمت الجمعية العامة الآن هذه المرحلة من نظرها في البندين ٤٢ و ٤٣ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.